خلال افتتاح فعاليات المؤتمر والمعرض الخليجي الرابع لتحديات الأمن السيبراني

عمر العمر: توحيد الجهود الخليجية لحماية اقتصاداتنا من المخاطر السيبرانية

■ بوعركي: التكنولوجيا ليست كافية لمكافحة التهديدات ويجب عقد شراكات بين الحكومات والشركات

■ زين: الحكومة والقطاع الخاص أدركا أهمية تكنولوجيا المعلومات في إعادة تشكيل المجتمع والاقتصاد

السفير العماني د.صالح الخروصي وعمر العمر واللواء ركن متقاعد محمد بوعركي خلال قص شريط افتتاح المؤتمر الخليجي الرابع لتحديات الأمن السيبراني (قاسم باشا)

رباب الجوهري

أكد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات عمر العمر أهمية توحيد الجهود الخليجية للحد من المخاطر السيبرانية التي تهدد اقتصادات الدول والأمن الوطني وتوفير الحماية اللازمة للبيانات والمعلومات الخاصة بها عبر وضع استراتيجيات وطنية.

جاء ذلك في كلمة ألقاها العمر نيابة عن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار د.سعد البراك خلال افتتاح أعمال المؤتمر الخليجي الرابع لتحديات الأمن السيبراني الذي تستضيفه الكويت وتستمر فعالياته حتى اليوم (الثلاثاء).

وقال العمر إن الهجمات السيبرانية لم تعد تقتصر على الأفراد والمؤسسات وإنما تتعدى ذلك لتهدد أمن الدولة وسلامة مرافقها واقتصادها، مشيرا إلى ضرورة تسخير كل القدرات التكنولوجية وتأهيل الموارد البشرية وتحسين القدرة على التعامل مع قضايا الأمن السيبراني للحد من المخاطر السيبرانية.

وأضاف أن المعطيات التقنية المتطورة وتسارع وتيرتها وزيادة مخاطر الهجمات والاختراقات الالكترونية تنذر بأن «حاجتنا باتت ملحة للتعامل مع المخاطر بكل جدية للتوصل إلى الحلول وتطوير القدرات وإعداد الخطط الوقائية للتصدي لها».

وأوضح أن تطوير القدرات يتطلب أهمية وجود سياسات واضحة لصد الهجمات الإلكترونية المتزايدة، خاصة أن أمن المعلومات يؤثر على القطاعات العامة والخاصة، وكل المؤسسات العاملة في أي دولة. وبين أنه نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصالات والمعلومات ونتيجة للتطور العلمي في الهجمات السيبرانية ونقل البيانات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت تزايدت معها وبشكل كبير عمليات الاستخدام الجماعي والفردي للشبكات مما أدى إلى تزايد الاختراقات والهجمات الإلكترونية والتي تسعى إلى تدمير بيئتنا المعلوماتية.

وأشار إلى أهمية تسليط الضوء على أحدث الأبحاث والتقنيات المتطورة في مجال الأمن السيبراني في الوقت الراهن، وهو ما يهدف إليه هذا المؤتمر عبر تسليط الضوء على الوضع الراهن ومستقبل الأمن السيبراني محليا وخليجيا ودوليا.

وأفاد العمر بأن المؤتمر يستهدف مناقشة أحدث الاتجاهات والتقنيات في مجال الأمن السيبراني وتأثير الهجمات الإلكترونية على القطاعات والصناعات المختلفة وكيفية مجابهتها وبناء استراتيجيات مرنة للأمن السيبراني لتأمين البنية التحتية المعلوماتية بشكل متكامل. وأعرب عن الأمل في أن يثمر هذا المؤتمر الفائدة المرجوة منه بإلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الكويت ودول مجلس التعاون في مجال الأمن السيبراني، وأن تعود محاضراته التي يقدمها نخبة من أهل العلم والخبراء المحليين والعالمين بالنفع.

ويشارك في المؤتمر أبرز رؤساء ومسؤولي الأمن السيبراني وغيرهم من الخبراء المتخصصين الرئيسيين من صعيد مختلف القطاعات، وهذا هو الهدف الرئيسي من إقامة المؤتمر لنشهد تكاتف الجهات الكويتية والخليجية في سبيل التعاون الرقمي.

ولفت الى أن هذا المؤتمر يشكل منبرا لقادة الفكر والخبراء في المنطقة لتبادل معلوماتهم وخبراتهم بشأن الفرص والتحديات المستجدة المتعلقة بالأمن السيبراني، مشيرا إلى أن المؤتمر يتضمن مناقشات ثرية وجلسات رئيسية حول موضوعات متنوعة مثل الجرائم السيبرانية إلى جانب مستقبل الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني.

وأضاف بوعركي أن العالم على أعتاب ثورة صناعية رابعة قاطرتها الاتصال والتكنولوجيا الرقمية، موضحا أن الأمن السيبراني الفاعل أكثر أهمية أمام هذا القدر الكبير من المخاطر التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى أن التكنولوجيا أصبحت وحدها ليست كافية لمكافحة هذه التهديدات المتزايدة.

وذكر أن التكنولوجيا تتطلب عقد شراكات مستمرة بين الحكومات والشركات على مختلف القطاعات الحكومية والخاصة بهدف تبادل معلوماتهم وآرائهم حول أحدث الابتكارات والمستجدات في مجالي الأمن السيبراني وحماية البيانات.

بناء تحالفات تكنولوجية

من جانبه، أكد رئيس المركز الوطني للأمن السيبراني اللواء ركن متقاعد محمد بوعركي، على أهمية تعزيز التعاون وبناء التحالفات في مجال الأمن السيبراني وأمن المعلومات بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار زين إلى أن الحكومة والقطاع الخاص اعتمدا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك رئيسي لنمو والتطوير الكويت، مبينا أن «هواوي» أدركت أهمية الأمن السيبراني وخصوصية البيانات في العصر الرقمي ومنحته أولوية قصوى في استراتيجيتها التجارية وبناء الثقة الضرورية للأفراد والشركات والجهات الحكومية.

وذكر أن عالم التهديدات السيبرانية يتطور باستمرار، مؤكدا أهمية الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص بهدف بناء بيئة رقمية آمنة وقوية يمكن العمل بها لتحديد أفضل الممارسات ومشاركة المعرفة وتعزيز الابتكار للحفاظ على أصول الكويت الرقمية ومعلوماتها بعيدا عن التهديدات السيبرانية.

وأفاد بأن المؤتمر ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي للكويت ودول الخليج والتي تهدف لمضاعفة نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقال إن المؤتمر يستهدف توظيف ودمج التقنيات الرقمية في الاستراتيجيات الحكومية الشاملة.

من جهته، قال رئيس الأمن السيبراني في شركة (هواوي ـ شمال الخليج) كمال زين في كلمة مماثلة إن تحول الكويت الرقمي لم يعد مجرد رؤية بل أصبح واقعا، إذ أدركت الحكومة والقطاع الخاص إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها الحاسم في إعادة تشكيل المجتمع والاقتصاد.

متفوقاً على أداء خام «برنت» خلال العام الحالي

«الوطني»: سعر برميل النفط الكويتي قفز 11,3٪ منذ بداية 2023

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن أسعار النفط انخفضت بشكل حاد في أكتوبر الماضي، وذلك على خلفية تصاعد المخاوف المرتبطة بالاقتصاد الكلي في ظل إمكانية إبقاء البنوك المركزية على أسعار الفائدة «مرتفعة لفترة أطول».

وأشار التقرير إلى أن خام برنت أنهى تداولات الشهر عند 87,4 دولارا للبرميل (ـ8,3٪ على أساس شهري، +1,8٪ منذ بداية العام)، في حين انخفض سعر خام التصدير الكويتي إلى 91,3 دولارا للبرميل بتراجع 6,7٪ على أساس شهري، بينما سجل البرميل الكويتي قفزة بنسبة 11,3٪ منذ بداية العام الحالي، متفوقا على أداء خام برنت في 2023.

وفي ذات الوقت، بقي صافي الفروق بين عقود الشراء والبيع على المكشوف لخام برنت مرتفعا خلال أكتوبر بعد اندلاع الصراع في غزة، ويبدو أن الاقتصاد العالمي قد بدأ بالتباطؤ نتيجة تشديد السياسة النقدية عالميا بالرغم من تسجيل الولايات المتحدة والصين نموا اقتصاديا أقوى من المتوقع في الربع الثالث من عام 2023.

ومن جهة أخرى، ما تزال الاقتصادات الأوروبية على حافة الركود، علما انه يصعب تقييم آفاق النمو الخاصة بعام 2024، وإن كان صندوق النقد الدولي قد قام في أكتوبر بتعديل توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وخفضها هامشيا إلى 2,9٪ (مقابل 3,0٪ في يونيو).

وانعكاسا لحالة عدم اليقين السائدة في الوقت الحالي، هناك تباين شديد وواضح لتوقعات الطلب لعام 2024 والصادرة عن «أوبيك» ووكالة الطاقة الدولية، وعلى الرغم من اتفاق كلتيهما بشكل متقارب على توقعات نمو الطلب للعام الحالي (2,3ـ2,4 مليون برميل يومياً)، وذلك بفضل تحسن استهلاك النفط بشكل أكثر من المتوقع في الصين، إلا أن التباين يتضح جليا في توقعات عام 2024، إذ تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يصل معدل النمو إلى 0,9 مليون برميل يوميا، أي أقل من المتوسط السنوي التاريخي، في حين تتبنى «أوبيك» نظرة أكثر تفاؤلا بنمو الطلب بمقدار 2,2 مليون برميل يوميا.

كما نشرت وكالة الطاقة الدولية توقعات جديدة للطلب على النفط على المدين المتوسط والطويل. والأمر اللافت للنظر هو سيناريو الحالة الأساسية الذي يتوقع أن يصل الطلب إلى ذروته بحلول عام 2030 بحيث يستهلك العالم 102 مليون برميل يوميا، قبل أن ينخفض الطلب مرة أخرى إلى 97 مليون برميل يوميا بمنتصف القرن على خلفية انخفاض استخدام وقود النقل البري نتيجة لتوسع استخدام السيارات الكهربائية وتباطؤ معدل نمو الاقتصاد الصيني.

وفي المقابل، رفعت منظمة «أوبيك» توقعاتها للطلب على النفط على المدى الطويل بمقدار 6,2 ملايين برميل يوميا مقارنة بتقديرات العام الماضي لتصل إلى 116 مليون برميل يوميا في عام 2045، مستشهدة على ذلك بالاستهلاك القوي لكل من الهند والصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أما على صعيد العرض، فتشير البيانات المجمعة من مصادر «أوبيك» الثانوية وستاندرد آند بورز جلوبال الى ارتفاع إجمالي إنتاج «أوبيك» وحلفائها (باستثناء الأعضاء المستثنين من خفض حصص الانتاج) بمقدار 372 ألف برميل يوميا إلى 35,9 مليون برميل يوميا في سبتمبر.

وجاءت نيجيريا في صدارة الدول التي زادت إنتاجها رغم قلة الكميات المنتجة مقارنة بالحصص المستهدفة (+141 ألف برميل يوميا إلى 1,39 مليون برميل يوميا) للشهر الثاني على التوالي. كما زادت كازاخستان والسعودية إنتاجهما بمقدار 90 ألف برميل يوميا و82 ألف برميل يوميا، على التوالي.

وتمكنت إيران المعفاة من خفض حصص الإنتاج من تحقيق زيادة متواضعة في إنتاجها لشهر سبتمبر (+10 آلاف برميل يوميا)، إلا أن ارتفاع إنتاج النفط هذا العام بنحو 500 ألف برميل يوميا ساهم في وصوله لأعلى مستوياته المسجلة منذ خمسة أعوام (3,1 ملايين برميل يوميا) رغم العقوبات المفروضة عليها.

وفي الكويت، بقي معدل الإنتاج ثابتا على أساس شهري عند 2,55 مليون برميل يوميا خلال شهر سبتمبر، وفقا للمصادر الرسمية. وفي وقت سابق من أكتوبر، كشفت مؤسسة البترول الكويتية عن استراتيجية الطاقة لعام 2040، والتي تتضمن التخطيط لاستثمارات بقيمة 410 مليارات دولار في كل من الوقود الأحفوري (300 مليار دولار) والطاقة المتجددة (110 مليارات دولار).

وفي إطار مساعيها لتعظيم إنتاج المنتجات المكررة من مصفاة الزور الجديدة وتلبية الطلب الخارجي على درجات النفط الخام التي تقوم بإنتاجها، أكدت مؤسسة البترول الكويتية مجددا التزامها برفع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في البلاد إلى 4,0 ملايين برميل يوميا بحلول 2040، ووضعت هدفا مرحليا لوصول الإنتاج إلى 3,2 ملايين برميل يوميا خلال عامي 2026/2025.

وتأمل مؤسسة البترول الكويتية أن يحقق استثمارها البالغ 110 مليارات دولار في مصادر الطاقة المتجددة هدف الكويت لعام 2030 المتمثل في توفير 15٪ من إجمالي احتياجاتها من الطاقة من المصادر المتجددة وهدفها لعام 2050 المتمثل في الوصول للحياد الكربوني (تستهدف دول الكويت الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060).

وفي الولايات المتحدة، أشارت البيانات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة الأميركية لارتفاع إنتاج النفط إلى مستوى قياسي بلغ 13,2 مليون برميل يوميا في أكتوبر، أي بزيادة قدرها 1,1 مليون برميل يوميا (+9,1٪) منذ بداية العام الحالي.

إلا أنه من غير المتوقع أن يبقى نمو الإنتاج في عام 2024 بهذه القوة، إذ تقدر إدارة معلومات الطاقة الأميركية تسجيل نمو سنوي قدره 374 ألف برميل يوميا فقط في المتوسط إلى 13,2 مليون برميل يوميا (+2,9٪ على أساس سنوي مقابل 12,8 مليون برميل يوميا في المتوسط في عام 2023).

«الأهلي» ينظّم سحب «الفوز» الأسبوعي ويعلن الرابح

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن فوز ثابت محمد المهنا في السحب الأسبوعي لحساب «الفوز» للجوائز، بجائزة نقدية قدرها 10 آلاف دينار، وقد أقيم السحب تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة، وتم الإعلان عن اسم الفائز يوم أمس.

وأعاد البنك الأهلي الكويتي إطلاق حساب «الفوز» للجوائز، وهو حساب الجوائز الأول من نوعه والذي يتيح لعملائه فرصة الفوز بجوائز ومكافآت كبرى. وتشمل المميزات الجديدة للحساب إعطاء العملاء فرص أكبر للفوز بالإضافة إلى زيادة عدد الجوائز، بحيث تمت إضافة الجائزة الشهرية بقيمة 20 ألف دينار، والجائزة الربع السنوية بقيمة 100 ألف دينار، بينما ستستمر السحوبات الأسبوعية بقيمة 10 آلاف دينار، مع الاستمرار بتنظيم السحب السنوي على جائزة راتب شهري بقيمة 5 آلاف دينار كويتي لمدة 10 سنوات، كما قام البنك بزيادة عدد الفرص للعملاء من 100 دينار لكل فرصة إلى 10 دنانير.

ويشجع البنك الأهلي الكويتي الجميع على فتح حساب الفوز أو زيادة أرصدتهم للحصول على فرص أكبر للفوز في السحب الأسبوعي يوم الاثنين 13 نوفمبر 2023 حيث سيعلن اسم الرابح القادم، وأنه كلما زادت المبالغ المودعة زادت فرص الفوز.

«التجاري» يعلن فائزي سحب «YOU»

أجرى البنك التجاري السحب على حساب «YOU» يوم الأحد الماضي في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة منصور الظفيري.

وقد قام البنك بتغطية السحوبات مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أعلن عن فوز كل من: ريم سليمان العتيبي، فرح علاوي العنزي، هديل فارس العيدان، بجائزة قيمتها 200 دينار لكل منهم.

ومن المعروف أن حساب «YOU» حساب مخصص لفئة الشباب الذين يحولون المكافأة الاجتماعية الشهرية إلى البنك التجاري، حيث تتاح لهم الفرصة للاستفادة من مميزات عديدة عند فتحهم الحساب بقيمة 10 دنانير فقط، والحصول على هدية نقدية بقيمة 50 دينارا عند تحويل المكافأة الاجتماعية إلى التجاري، بالإضافة الى فرص لدخول السحوبات الشهرية للفوز بجوائز قيمة، إلى جانب الحصول على بطاقة مسبقة الدفع مجانية للسنة الأولى للعملاء الذين تزيد أعمارهم على 18 عاما، فضلا عن الاستفادة من الخصومات والعروض الترويجية على مدار العام، حيث سيحصل العملاء الجدد على فرصتين للدخول في السحب الشهري للفوز بجائزة نقدية بقيمة 200 دينار.

بتراجع 22٪ على أساس سنوي.. والإمارات تتصدر بـ 77 صفقة والسعودية ثانياً بـ 30

«المركز»: تنفيذ 128 صفقة اندماج واستحواذ بالخليج في 9 أشهر

كشف تقرير صادر عن إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة المركز المالي الكويتي «المركز»، عن تراجع في عدد صفقات الاندماج والاستحواذ في الأسواق الخليجية، حيث شهدت الأسواق الخليجية إتمام 128 صفقة اندماج واستحواذ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، وهو ما يعني تراجعا بنسبة 22٪ على أساس سنوي.

وحلت الإمارات العربية المتحدة في صدارة دول مجلس التعاون الخليجي بإتمام 77 صفقة، تلتها المملكة العربية السعودية بإجمالي 30 صفقة. وفيما عدا قطر والسعودية، شهدت بقية الأسواق الأخرى تراجعا كبيرا في أنشطة الاندماج والاستحواذ على أساس سنوي.

وتصدرت شركة كيو القابضة قائمة أكبر صفقات الاندماج والاستحواذ في دول الخليجي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، حسبما ذكر تقرير أصدرته إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة المركز المالي الكويتي «المركز».

وقد أبرز التقرير الصفقة التي أعلنت عنها الشركة الإماراتية بقيمة 7,0 مليارات دولار، حيث كشفت عن خططها لدمج «ايه دي كيو القابضة للاستثمارات العقارية والفندقية» و«آي إتش سي كابيتال القابضة»، لتشمل الصفقة شركة مدن العقارية، ومركز أبوظبي الوطني للمعارض، وأصولا أخرى في ملكية كيو القابضة.

وحلت شركة جازان المتكاملة لتحويل الغاز والطاقة في المرتبة الثانية بقائمة أكبر الصفقات بعد إتمام استحواذها على المجموعة الثانية من الأصول لمشروع التغوير والدورة المركبة المتكاملة بجازان من أرامكو السعودية بقيمة 4,8 مليارات دولار.

وقد تمت صفقة الاستحواذ مرحليا بالاستحواذ على المجموعة الأولى من أصول المجمع بقيمة 7,2 مليارات دولار في 18 أكتوبر 2021 باتفاق تمويل من خلال تسهيلات ديون ممتازة. وحل صندوق الاستثمارات العامة السعودي في المرتبة التالية، بعد أن أبرم توقيع اتفاقية ملزمة مع الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) جرى بمقتضاها الاستحواذ على أسهم الشركة السعودية للحديد والصلب، بقيمة إجمالية تقديرية بلغت 3,3 مليارات دولار، وسيتم الإفصاح عن سعر البيع النهائي مع اقتراب موعد الإتمام النهائي للصفقة.

وضمن كبرى الصفقات، كان عرض شركة «بروكفيلد أسيت منجمنت» وتحالف «سي في سي كابيتال بارتنرز ليمتد» و«فرانسسكو بارتنرز» بمليارات الدولارات الأميركي للاستحواذ على «نتورك انترناشونال» الإماراتية.

ففي البداية، تقدمت «سي في سي كابيتال» و«فرانسسكو بارتنرز» بعرض نقدي قيمته 387 بنسا للسهم، أي ما يعادل نحو 2,7 مليار دولار للحصول على كامل ملكية الشركة، ولاحقا تقدمت «بروكفيلد» الكندية بعرض غير ملزم للاستحواذ على كامل ملكية الشركة الإماراتية بسعر 400 بنس للسهم الواحد، أي ما يقدر بنحو 2,7 مليار دولار.

وفي آخر الصفقات الكبرى، أعلنت شركة فيرفاكس المالية القابضة المحدودة عن نيتها الاستحواذ على حصة إضافية بنسبة 46٪ في مجموعة الخليج للتأمين مقابل 263,7 مليون دينار (858,4 مليون دولار) من شركة مشاريع الكويت القابضة. وبعد إتمام الصفقة، سوف تصبح فيرفاكس أكبر مساهم في مجموعة الخليج للتأمين بحصة تبلغ نحو 90٪ من ملكية الشركة.

وتم تنفيذ أغلب الصفقات التي تمت في الأشهر التسعة الأولى من عامي 2023 و2022 من قبل كيانات مستحوذة خليجية، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات السابقة. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 تحديدا، كان للشركات المستحوذة من دول مجلس التعاون الخليجي زمام المبادرة، بعد أن أتمت نحو 73٪ من إجمالي الصفقات، بينما كانت حصة الكيانات الأجنبية 27٪. وكذلك كان الحال في نفس الفترة من العام 2022، حيث استحوذت الشركات الخليجية على 71٪ من إجمالي عدد الصفقات، بينما ساهمت الشركات الأجنبية بنسبة 24٪. أما النسبة المتبقية، وهي 6٪، فتشمل الصفقات التي لم يفصح عن الطرف المشتري فيها.

ونوه التقرير إلى أن الشركات الخليجية المستحوذة استثمرت بشكل أساسي في شركات داخل أسواقها المحلية، وكذلك في أسواق دولية، واستهدفت شركات إقليمية ولكن بدرجة أقل. فخلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، أبرمت الشركات الخليجية المستحوذة ما مجموعه 80 صفقة داخل أسواقها، مقارنة بـ99 صفقة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022.

كما أبرمت الشركات الخليجية المستحوذة 63 صفقة عبر الحدود خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، مقارنة بـ64 صفقة عبر الحدود في الفترة ذاتها من عام 2022. ويذكر أن الكيانات الإماراتية المستحوذة تصدرت هذا النشاط عبر حدودها، لتمثل نحو 60٪ من إجمالي عدد الصفقات التي تمت عبر الحدود، في حين تليها شركات سعودية وقطرية، بنسبة 19٪ و13٪ على التوالي.

ولاحظ تقرير «المركز» تراجعا طفيفا في مستوى اهتمام المستثمرين الأجانب بالأسواق الخليجية خلال الفترة موضوع التقرير. فقد أبرموا 34 صفقة، وهو ما يقل نوعا عن 39 صفقة أبرمت خلال نفس الفترة من العام الماضي، بما يمثل انخفاضا بنسبة 13٪ على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن الشركات الإماراتية استمرت كعامل جذب رئيسي للمشترين الأجانب، حيث مثلت 25 صفقة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023.

وذكر تقرير «المركز» أن الصفقات المبرمة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 غطت قطاعات متنوعة، الأمر الذي يؤكد وجود اتجاه ثابت ملحوظ في الأرباع السنوية الأخيرة. وبرزت قطاعات الخدمات الاستهلاكية والصناعية وتكنولوجيا المعلومات باعتبارها الأكثر نشاطا، لتمثل معا ما نسبته 37٪ من صفقات الفترة.

وبنهاية الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، وصل إجمالي الصفقات المعلنة قيد التنفيذ إلى 81 صفقة، بما يمثل انخفاضا كبيرا مقارنة بذات الفترة من العام السابق.